التعامل مع التعقيدات: التحديات في تعاون الاتحاد الأوروبي في مجال التنقل مع جيرانه الجنوبيين

تسنيم عبد الرحيم

محللة في المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (GI-TOC)

تؤكد الشراكة المتجددة مع الجوار الجنوبي، في إطار سياسة الجوار الأوروبية، على أهمية الدعم الفعال والاستفادة من فوائد الهجرة القانونية والتنقل.

سياسة الجوار الأوروبية توجه تفاعلات الاتحاد الأوروبي مع الدول المجاورة له في الجنوب والشرق. تعد الهجرة والتنقل موضوعين رئيسيين في سياسة الجوار الأوروبية. يؤكد البلاغ المشترك الصادر في فبراير (شباط) 2021 بشأن الشراكة المتجددة مع الجوار الجنوبي، في إطار سياسة الجوار الأوروبية، على أهمية الدعم الفعال والاستفادة من فوائد الهجرة القانونية والتنقل ضمن اختصاصات كل من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء (المفوضية الأوروبية، 2021). لكن، وعلى الرغم من النوايا المبينة في سياسة الجوار الأوروبية، تشير نتائج المسح الأورو-متوسطي (يوروميد) إلى أن هناك تصورًا بين المشاركين بأن تأثيرها على التنقل القانوني والتفاهم المتبادل بين الأشخاص كان محدودًا. ويرى أغلبية من المشاركين (66%) أن هذا التأثير إما منخفض أو منخفض جدًا، بينما تعتبره أقلية فقط (34%) مرتفعًا أو مرتفعًا جدًا. ويسلط هذا التصور الضوء على التحديات الكامنة في تعزيز التعاون بشأن قضايا التنقل بين الجيران في شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط.

الرسم البياني 1: سؤال 1: لقد تم تصميم سياسة الجوار الأوروبية قبل 20 عامًا. وأصبحت الإطار الهيكلي للعلاقات الأورو-متوسطية منذ ذلك الحين، إلى أي مدى تعتقد أنها أثرت بشكل فعال على المجالات التالية؟

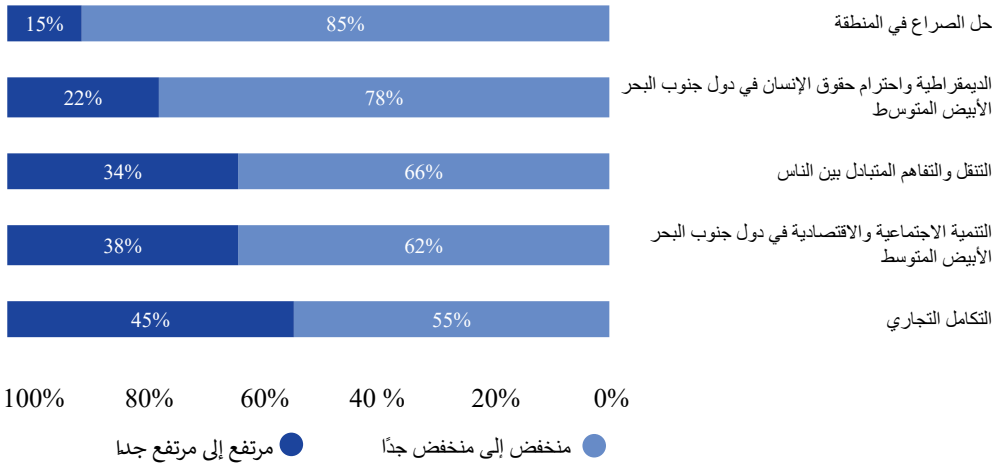

المصدر: تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأورو- متوسطي يوروميد الرابع عشر

ينطوي التعاون في مجال التنقل على مجموعة معقدة من القضايا المترابطة مثل الأمن والاقتصاد والدبلوماسية. إن تحقيق التوازن بين هذه العوامل المتنوعة مع استيعاب الاحتياجات والمصالح المتنوعة لأصحاب المصلحة يشكل تحديات متأصلة. أحد التحديات الرئيسية التي أبرزتها نتائج مسح يوروميد هو وجود خلافات حول الأولويات بين هؤلاء الشركاء، حيث أشار أكثر من 36% من المشاركين إلى ذلك باعتباره السبب الرئيسي للتأثير المنخفض المتصور لسياسة الجوار الأوروبية. بالإضافة إلى ذلك، فإن قضايا مثل سوء تنفيذ السياسات والبرامج والاتفاقيات، فضلاً عن التأثير المحدود للاتحاد الأوروبي في الجوار الجنوبي، قد حدت من تأثير سياسة الجوار الأوروبية، وفقًا للمشاركين في المسح.

الرسم البياني 2: س- 1b بشكل عام أو فيما يتعلق بالمجالات المحددة المذكورة أعلاه. لماذا تعتقد أن تأثير سياسة الجوار الأوروبية كان محدودًا؟ تم إعداد الفئات من أسئلة مفتوحة

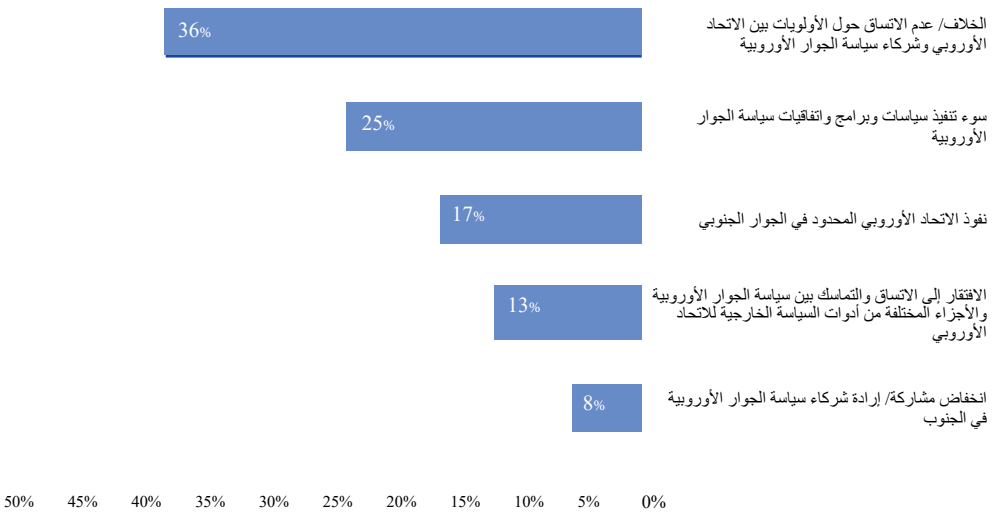

المصدر: تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأورو- متوسطي يوروميد الرابع عشر

في حين أن الاتحاد الأوروبي نجح في إبرام اتفاقيات تحرير التأشيرات مع ثلاث دول شرقية مجاورة ووقع اتفاقيات تسهيل الحصول على التأشيرات وإعادة القبول مع جميع نظرائه الشرقيين تقريبًا، إلا أن تحرير التأشيرات لا يزال غائباً عن المناقشات مع الجيران الجنوبيين.

تتجلى تعقيدات التعاون في مجال التنقل بشكل خاص في المناقشات المتعلقة بتيسير الحصول على تأشيرات. ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي نجح في إبرام اتفاقيات تحرير التأشيرات مع ثلاث دول شرقية مجاورة ووقع اتفاقيات تسهيل الحصول على التأشيرات وإعادة القبول مع جميع نظرائه الشرقيين تقريبًا. وفي المقابل، لا يزال تحرير التأشيرات غائباً عن المناقشات مع الجيران الجنوبيين. وبينما بدأت المفاوضات بشأن اتفاقيات مزدوجة لتسهيل الحصول على التأشيرات وإعادة القبول مع عدد قليل من الشركاء الجنوبيين، غير أنه لم يتم إضفاء الطابع الرسمي على مثل هذه الاتفاقيات. وقد سلطت هذه المفاوضات التي تكشفت الضوء على وجود أجندات وأولويات متباينة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، مما سلط الضوء على التحديات التي تواجه التوصل إلى اتفاقات متبادلة بشأن القضايا المتعلقة بالتنقل.

الارتفاع الكبير في الهجرة غير النظامية يؤدي إلى تقويض الحوار حول قنوات التنقل القانوني

الاتحاد الأوروبي لديه مصلحة في تعزيز قنوات التنقل القانوني. ويرجع ذلك جزئيًا إلى التحديات التي تواجه أسواق العمل الأوروبية بسبب شيخوخة السكان وانخفاض عدد السكان في سن العمل، الأمر الذي فرض بالفعلضغوطًا على الدول الأعضاء لمعالجة نقص العمالة وملء الشواغر (راشي، 2023). غير أن العديد من الديناميكيات داخل الاتحاد الأوروبي تعمل على تعقيد عملية تطوير استجابة موحدة لهذا التحدي. وتتمثل إحدى العقبات الرئيسية في إحجام الدول الأعضاء عن التخلي عن السيطرة على هجرة العمالة إلى المستوى الأوروبي (المرجع نفسه). وينبع هذا التردد من المخاوف بشأن السيادة، والهوية الوطنية، والتأثير المحتمل لزيادة الهجرة على السياسة الداخلية. علاوة على ذلك، تم تركيز الموارد والطاقة الكبيرة على مستوى الاتحاد الأوروبي في الغالب على الحد من الوافدين غير النظاميين، بدلاً من تعزيز التنقل القانوني. لا تزال قضية الهجرة غير الشرعية تهيمن على النقاش الدائر حول الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي، على الصعيدين الداخلي والخارجي.

أصبح تأثير الهجرة على الديناميكيات داخل أوروبا واضحا بشكل خاص خلال ذروة أزمة الهجرة عام 2015. خلال ذلك الوقت، أعادت العديد من الدول الأعضاء فرض الضوابط على الحدود وشاركت في إعادة المهاجرين على الحدود إلى دول الاتحاد الأوروبي الأخرى. وهذا شكل تحديًا لمبدأ الفضاء الموحد للاتحاد الأوروبي. وبالتالي، أدى ارتفاع المشاعر المعادية للمهاجرين إلى صعود أحزاب اليمين المتطرف، وغالبا على حساب الفصائل المؤيدة للاتحاد الأوروبي. ويسلط هذا التحول الضوء على الكيفية التي تطورت بها الهجرة إلى عامل حاسم في النتائج الانتخابية في مختلف أنحاء أوروبا. منذ عام 2017، اكتسبت الأحزاب المناهضة للهجرة شعبية متزايدة في العديد من الدول الأعضاء، بما في ذلك هولندا وإيطاليا والنمسا وألمانيا. وبالنظر إلى المستقبل، من المتوقع أن تستمر الهجرة في الهيمنة على المشهد السياسي في عام 2024، وتشكيل المناقشات السياسية والحملات الانتخابية عبر الدول الأعضاء وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي (دوبوا وهال، 2023).

على الرغم من انخفاض تدفقات المهاجرين بين عامي 2018 و2019، ارتفع عدد الوافدين إلى إيطاليا مرة أخرى منذ عام 2020 عبر شمال إفريقيا، حيث وصل إلى ذروة 157,652 وافدًا إلى إيطاليا في عام 2023. وخلال هذا العام، برزت تونس كنقطة انطلاق رئيسية نحو إيطاليا، حيث بلغ عدد الأفراد 97,306، ومعظمهم من دول غرب أفريقيا، ويصلون إلى أوروبا عبر هذا الطريق (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2023). وقد دفع هذا التدفق الهجرة مرة أخرى إلى واجهة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتونس، مما دفع الاتحاد الأوروبي إلى التفاوض على اتفاق تعرض

ديناميكيات الهجرة المتغيرة هذه داخل الفضاء الأورو-متوسطي لها آثار مباشرة على خطاب التنقل. وفي خضم تراجع التضامن داخل الاتحاد الأوروبي، أصبحت معالجة الهجرة غير الشرعية توضع بشكل متزايد كاستجابة استراتيجية لمواجهة تصاعد المشاعر

تصاعد المشاعر المعادية للاتحاد الأوروبي. وقد أدى تصور الهجرة باعتبارها تهديدًا للأمن القومي والسيادة الوطنية إلى زيادة التركيز على إضفاء الطابع الأمني على قضايا الهجرة، مما أدى إلى إعطاء الأولوية للتدابير المتعلقة بعودة المهاجرين ومراقبة الحدود على الجوانب الأخرى للتعاون في مجال التنقل.

في خضم تراجع التضامن داخل الاتحاد الأوروبي، أصبحت معالجة الهجرة غير الشرعية توضع بشكل متزايد كاستجابة استراتيجية لمواجهة تصاعد المشاعر المعادية للاتحاد الأوروبي.

ومن المجالات البارزة التي يظهر فيها هذا التأثير بشكل واضح سياسة التأشيرات في الاتحاد الأوروبي. ونظراً للظروف السائدة، يبدو أن الاتحاد الأوروبي متردد في تقديم تنازلات بشأن تسهيل الحصول على تأشيرات. وترجع جذور هذا التردد جزئياً إلى استمرار عدم الاستقرار وتدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الجوار الجنوبي، وهو ما يقدم حوافز محدودة للاتحاد الأوروبي لإعادة النظر في موقفه بشأن تسهيل الحصول على تأشيرات. تبدو آفاق إجراء مناقشة واعدة حول تعزيز التنقل من خلال تسهيل الحصول على التأشيرات قاتمة، حيث يبدو أن عمليات طلب تأشيرات في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط تشكل تحديًا متزايدًا. ويعود هذا التعقيد جزئياً إلى مخاوف الاتحاد الأوروبي بشأن المخاطر المرتبطة بالتأشيرات. ومع تصاعد ضغوط الهجرة في المنطقة، أصبحت المخاوف بشأن استغلال تأشيرات شنغن قصيرة الأجل لتجاوز مدة الإقامة في الاتحاد الأوروبي بارزة. بالإضافة إلى ذلك، هناك مخاوف متزايدة تحيط باستخدام التأشيرات الاحتيالية وتقديم وثائق مزورة في طلبات تأشيرات شنغن، مما يؤدي إلى ما يبدو أنه موقف أكثر صرامة بشأن تقييم طلبات التأشيرات.

المفاوضات المتوقفة منذ فترة طويلة بشأن الاتفاقيات المشتركة لتسهيل تأشيرات إعادة القبول

إحدى أدوات السياسة المحورية التي حشدها الاتحاد الأوروبي في التعاون في إدارة الهجرة هي سياسة تيسير تأشيرة إعادة القبول المشتركة، والتي تحفز البلدان الشريكة على التعاون في إعادة القبول من خلال توفير قنوات تنقل متزايدة وأسهل لمجموعات معينة.

في مجال التعاون في إدارة الهجرة، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق تعاون أقوى من جيرانه الجنوبيين على جبهات مختلفة، بما في ذلك مراقبة الحدود، وإعادة قبول مواطنيهم المقيمين بشكل غير قانوني في الاتحاد الأوروبي، وعودة مواطني الدول الثالثة الذين يعبرون الحدود عبر أراضيهم للوصول إلى أوروبا. ولتحقيق هذه الغاية، يهدف الاتحاد الأوروبي إلى استخدام نهج متوازن من الحوافز والضغوط. إحدى أدوات السياسة المحورية التي حشدها الاتحاد الأوروبي في هذا المسعى هي سياسة تيسير تأشيرات إعادة القبول المشتركة، والتي تحفز الدول الشريكة على التعاون في إعادة القبول من خلال تقديم قنوات تنقل متزايدة وأسهل لمجموعات معينة. على الرغم من أنه يتم التفاوض بشأن اتفاقيات إعادة القبول وتسهيل الحصول على التأشيرات بشكل منفصل، إلا أنها غالبًا ما ترتبط بتعاون الشريك في إعادة القبول الذي تتم مكافأته بشروط مخففة لمنح التأشيرات. وبالتالي، لا يتم استخدام التأشيرات كوسيلة للتحكم في التنقل فحسب، بل تعمل أيضًا كحافز للبلدان الثالثة للتعاون في جوانب أخرى من إدارة الهجرة.

بـدأت المفاوضـات بشـأن اتفاقيـات مشـتركة مـع المغـرب وتونـس بعـد إبـرام شـراكات التنقـل فـي عامـي 2013 و2014، علـى التوالـي . لكـن، واجهـت المحادثـات مـع البلديـن تحديـات غيـر متوقعـة، سياسـية وعمليـة، ممـا أدى إلـى توقـف التقـدم. ويمكـن أن يعـزى التقـدم المحـدود فـي المفاوضـات إلـى عوامـل مختلفـة. بـدت المحادثـات مـع تونـس، التـي بـدأت فـي أكتوبـر 2016، واعـدة فـي البدايـة، حيـث صـرح مفـوض الاتحـاد الأوروبـي للهجـرة والشـؤون الداخليـة والمواطنـة ديميتريـس أفراموبولـوس أن «تونـس يمكـن أن تكـون أول دولـة تسـتفيد مـن اتفاقيـة طموحـة لتسـهيل منـح التأشـيرات» (المفوضيـة الأوروبيـة، 2016). ومـع ذلـك، بعـد أربـع جـولات مـن المفاوضـات، توقـف التقـدم. واجهـت المفاوضـات مـع المغـرب انتكاسـة بسـبب التوتـرات فـي العلاقـات بيـن الاتحـاد الأوروبـي والمغـرب، وفـي عـام 2016، تـم تعليـق الحـوار السياسـي بيـن الجانبيـن بعـد حكـم مـن محكمـة العـدل الأوروبيـة ضـد اتفاقيـة الزراعـة وصيـد الأسـماك الموقعـة فـي عـام 2012. وبحلـول عـام 2017، كان مـن الواضـح أن المناقشـات مـع كلا البلديـن لـم تتقـدم كمـا كان متوقعـا.

ظهـرت عـدة خلافـات خـلال المفاوضـات. أحـد الجوانـب المثيـرة للجـدل هـو عـودة مواطنـي الـدول الثالثـة، وهـو الأمـر الـذي عارضتـه دول شـمال إفريقيـا لاعتبـارات داخليـة وخارجيـة. وفـي مجـال التأشـيرات، هنـاك فـوارق بيـن حوافـز التأشـيرات التـي يقدمهـا الاتحـاد الأوروبـي وتوقعـات بلـدان شـمال أفريقيـا. اعتبـرت حوافـز تأشـيرات الاتحـاد الأوروبـي المقترحـة غيـر كافيـة، ممـا أدى إلـى اسـتبعاد الفئـات الأقـل حظـا التـي تواجـه فرصـا محـدودة للسـفر المؤقـت. وبالتالـي، نشـأت تسـاؤلات حـول القيمـة المضافـة لاتفاقيـة تسـهيل التأشـيرات علـى مسـتوى الاتحـاد الأوروبـي مقارنـة بالاتفاقيـات الثنائيـة القائمـة، ممـا أثـار عـدم اليقيـن بشـأن تأثيرهـا الفعلـي (عبـد الرحيـم، 2019).

بما أن الهجرة لا تزال قضية معقدة وحساسة، فإن إيجاد أرضية مشتركة والتوصل إلى اتفاقات مفيدة للطرفين لا يزال يمثل تحديا.

علـى الرغـم مـن التقـدم المحـدود، إلا أنـه لـم يتـم تعليـق المفاوضـات رسـميا. لكـن، هنـاك شـكوك كبيـرة حـول مصيـر هـذه الاتفاقيـات. ويشـكل التغلـب علـى الاختلافـات مهمـة شـاقة، وخاصـة فـي ضـوء مشـهد الهجـرة المتطـور فـي كل مـن أوروبـا وشـمال أفريقيـا، والـذي أدى إلـى تفاقـم تسـييس الهجـرة. وبمـا أن الهجـرة لا تـزال قضيـة معقـدة وحساسـة، فـإن إيجـاد أرضيـة مشـتركة والتوصـل إلـى اتفاقـات مفيـدة للطرفيـن لا يـزال يمثـل تحديـا.

ربمـا كان للفعاليـة المحـدودة للمفاوضـات بشـأن هـذه الاتفاقيـات تأثيـر علـى كيفيـة النظـر إلـى أداة السياسـة هـذه فـي منطقـة البحـر الأبيـض المتوسـط، كمـا يتضـح مـن نتائـج المسـح يوروميـد. وتكشـف البيانـات عـن انقسـام فـي الـرأي فـي هـذا الصـدد.

بـدأت المفاوضـات حـول اتفاقيـة إعـادة القبـول مـع المغـرب فـي العقـد الأول مـن القـرن الحـادي والعشـرين، لكنهـا لـم تسـفر عـن نتائـج ملموسـة. ويهـدف توقيـع شـراكة التنقـل بيـن الطرفيـن فـي عـام 2013 إلـى توفيـر إطـار لمناقشـة اتفاقيـة إعـادة القبـول إلـى جانـب اتفاقيـة بشـأن تسـهيل الحصـول علـى التأشـيرات.

الرسم البياني 3: س12: في ظل هذا الموقف، هل تعتقد أن (حدد خيارًا واحدًا فقط)

بينما يؤيد 43% من المشاركين الجهود المستمرة لتوقيع اتفاقيات تسهيل التأشيرات وإعادة القبول على الرغم من التحديات، تعتقد نسبة متساوية أن هناك حاجة إلى نهج جديد بسبب عدم فعالية النهج المزدوج الحالي.

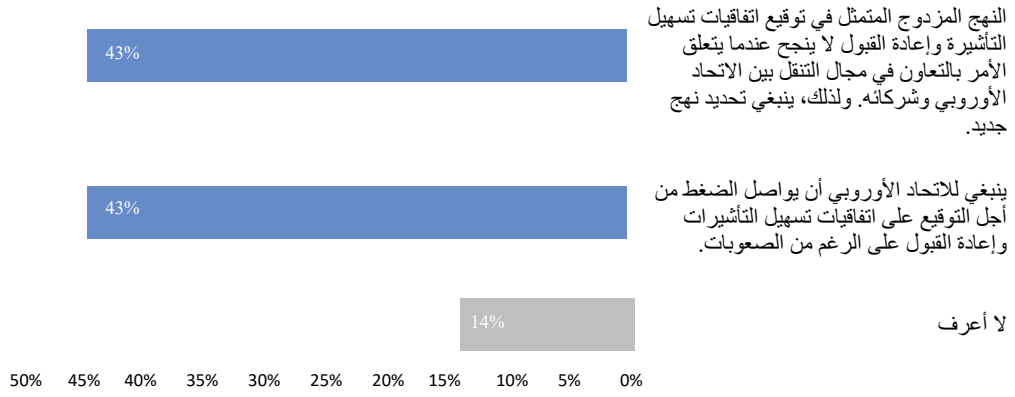

المصدر: تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأورو- متوسطي يوروميد الرابع عشر

تعكس نتائج المسح وضعا معقدا ودقيقا، فيما يتعلق بالتوقيع على اتفاقيات تسهيل الحصول على التأشيرات وإبرام اتفاقيات إعادة القبول، مما يشير إلى عدم وجود إجماع على المسار الأكثر فعالية للمضي قدما.

يعكس هذا الانقسام في الرأي موقفا معقدا ودقيقا، مما يشير إلى عدم وجود إجماع على المسار الأكثر فعالية للمضي قدما. وهو يسلط الضوء على التحديات التي يواجهها التعاون في مجال التنقل بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه ويسلط الضوء على وجهات النظر المتباينة بين أصحاب المصلحة. من المحتمل أن ينشأ دعم مواصلة المناقشات من الفوائد المحتملة المتصورة لهذه الاتفاقيات. ويُنظر إلى تسهيل الحصول على تأشيرات على أنه خطوة أساسية نحو تعزيز التنقل والتواصل بين الأفراد والعلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه. ومع ذلك، فإن القيود وأوجه القصور التي تنطوي عليها العملية تشير إلى الحاجة إلى إعادة تقييم محتوى وعملية المحادثات أو استكشاف طرق بديلة.

تؤدي العوائق المتزايدة أمام الحصول على التأشيرات إلى تقويض القدرة على التنقل

لا شك أن موضوع التأشيرات معقد ومثير للجدل، خاصة بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة له، حيث يوجد تباين في المصالح ووجهات النظر في هذا المجال. وتدعو دول جنوب البحر الأبيض المتوسط إلى تبسيط إجراءات الحصول على التأشيرات وتوسيع فرص التنقل، في حين يُظهر الاتحاد الأوروبي تردداً في توسيع السبل أمام مواطني الدول الثالثة. يؤدي الاستخدام المتزايد للتأشيرات كأدوات لمراقبة الحدود وإدارة الهجرة إلى ظهور عقبات جديدة أمام الحصول على التأشيرات، مما يقوض بشكل فعال احتمالات تحسين تيسير التنقل.

في السنوات الأخيرة، تزايدت الشكاوى من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط بسبب الزيادة الملحوظة في العوائق التي تحول دون الحصول على تأشيرات شنغن. عادة ما يتم انتقاد عملية التقديم للحصول على تأشيرة شنغن باعتبارها مرهقة ومجهدة ومكلفة (زاردو وعبد الرحيم، 2018). وتؤكد الزيادة الكبيرة في طلبات التأشيرات المرفوضة الشعور بتفاقم الصعوبات في الحصول على التأشيرات. على سبيل المثال، لاحظ المتقدمون التونسيون ارتفاع معدلات رفض طلباتهم للحصول على تأشيرات شنغن من 18.2% في عام 2018 إلى 30.3% في عام 2022. وقد أثار هذا الاتجاه حالة من عدم اليقين بين المتقدمين بشأن متطلبات ومعايير الحصول على التأشيرات. في السابق، كانت العقبات التي تعترض الحصول على التأشيرات تؤثر في الغالب على الأفراد من خلفيات محرومة، ولكن الآن تمتد هذه التحديات إلى الأفراد من الفئات الأكثر حظًا الذين يصارعون بشكل متزايد مع هذه العملية.

في السنوات الأخيرة، تزايدت الشكاوى من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط بسبب الزيادة الملحوظة في العوائق التي تحول دون الحصول على تأشيرات شنغن.

ترتبط أنظمة التأشيرات الأكثر صرامة ارتباطاً وثيقاً بزيادة خطر الهجرة غير الشرعية من المنطقة. ومع تصاعد حالات المغادرة غير النظامية من دول شمال أفريقيا، يبدو أن العديد من طالبي التأشيرات يُنظر إليهم بشكل متزايد على أنهم مهاجرون غير شرعيين محتملين. ويرتكز هذا التصور على مخاوف الاتحاد الأوروبي بشأن إساءة استخدام التأشيرة وتجاوز مدة الإقامة، مما أدى إلى تشديد التدقيق وما يعتبره الكثيرون في جنوب البحر الأبيض المتوسط رفضًا غير عادل. ومن المثير للاهتمام أن قضية تسهيل الحصول على التأشيرات في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط تتشابك مع المخاوف بشأن الكرامة والمساواة. في حين يتمتع مواطنو الاتحاد الأوروبي بدخول غير مقيد إلى دول شمال أفريقيا، إلا أن الأسئلة لا تزال قائمة بشأن عدالة المعاملة تجاه مقدمي الطلبات من منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط.

هناك عامل آخر ذو صلة وراء زيادة الصعوبات في الحصول على تأشيرات الدخول وهو استخدام التأشيرات كأداة للسياسة الخارجية لدفع الحكومات في المنطقة إلى التعاون بشكل أكثر فعالية بشأن إعادة القبول. في سياق علاقاتها الثنائية مع الجزائر والمغرب وتونس، استخدمت فرنسا التأشيرات كحافز سلبي من خلال تنفيذ تخفيضات كبيرة في عدد التأشيرات المتاحة لمواطني هذه البلدان في سبتمبر 2021. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز نفوذ فرنسا في التعاون في مبادرات عودة المهاجرين. ومن خلال تقييد الحصول على التأشيرات، تسعى فرنسا إلى ممارسة الضغط على هذه الدول لتعزيز التعاون في إدارة وتسهيل عودة المهاجرين من الأراضي الفرنسية. وقد أكد هذا النهج على الترابط المتزايد بين سياسات الهجرة والتأشيرات.

أضافت الشروط المشددة لمنح التأشيرات غموضًا كبيرًا حول المتطلبات والعملية. لقد أدى هذا الشعور بالغموض إلى تآكل الثقة في قنوات الاتصال الرسمية فيما يتعلق بعملية طلبات التأشيرات.

بشكل عام، أضافت الشروط المشددة لمنح التأشيرات غموضًا كبيرًا حول المتطلبات والعملية. تم تقييد تنقل الطلاب والعلماء والفنانين، الذين اعتادوا الحصول على تأشيرات الدخول بشكل أسهل، وهو ما يتناقض مع أهداف سياسة الجوار الأوروبية المتمثلة في تشجيع التبادل والتفاهم المتبادل بين الشعوب. وقد أدى هذا الشعور بالغموض إلى تآكل الثقة في قنوات الاتصال الرسمية فيما يتعلق بعملية طلبات التأشيرات. وبالتالي، يبحث العديد من مقدمي الطلبات عن مصادر بديلة للمعلومات لتوضيح العملية وتعزيز فرصهم في الحصول على تأشيرة شنغن. إحدى الطرق المهمة هي وسائل التواصل الاجتماعي، حيث انتشرت المنتديات المخصصة لتبادل الخبرات والنصائح. بالإضافة

إلى ذلك، يلجأ مقدمو الطلبات إلى الوسطاء غير الرسميين الذين يقدمون الخدمات بما في ذلك تقديم التوجيه بشأن عملية التقديم، والمساعدة في حجز المواعيد، والمساعدة في إكمال المستندات.

غير أن الدور المتزايد لهذه الجهات الفاعلة في العملية لا يزيد من تعقيدها فحسب، بل يزيد أيضًا من التكلفة المالية للتقدم بطلب للحصول على تأشيرة شنغن. علاوة على ذلك، فإن هذه الديناميكيات الجديدة تزيد من خطر الاحتيال على المتقدمين، وذلك لأن بعض الوسطاء ينخرطون في ممارسات غير مشروعة، مثل تقديم مستندات مزورة، في بعض الأحيان دون علم مقدمي الطلبات. وبالتالي، فإن ظهور هذه الجهات الفاعلة الجديدة يؤدي إلى تعقيدات ومخاطر إضافية لكل من مقدمي الطلبات والاتحاد الأوروبي.

الخاتمة

العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط فيما يتعلق بالهجرة والتنقل معقدة بالفعل وغالباً ما تكون محفوفة بالتوترات. المفاوضات بشأن الاتفاقيات المتعلقة بإعادة القبول وتسهيل الحصول على التأشيرات تقدمت ببطء، مما كشف عن التحديات التي تواجه التوصل إلى اتفاقات متبادلة المنفعة في هذا المجال.

الاستخدام المتزايد للتأشيرات كأداة للسياسة الخارجية يضيف طبقة أخرى من التعقيد إلى المناقشات المتعلقة بتسهيل الحصول على التأشيرات. وبينما يسعى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء للحصول على تنازلات من دول مثل المغرب وتونس بشأن إعادة القبول، يتم استخدام التأشيرات بشكل متزايد كوسيلة للتأثير على مواقفهم. ومع ذلك، فإن هذا النهج يهدد بتفاقم التوترات القائمة والتصورات المتعلقة بالمعاملة غير المتساوية في مراقبة الهجرة في جنوب البحر الأبيض المتوسط. ومع ذلك، فإن الواقع هو أن الديناميكيات على جانبي البحر الأبيض المتوسط من المرجح أن تؤدي إلى تفاقم هذه التوترات.

على الرغم من الصعوبات، فإن الإصلاحات المقترحة على مستوى الاتحاد الأوروبي، مثل رقمنة إجراءات طلب التأشيرات في منطقة شنغن، من الممكن أن تقدم بعض الحلول المحتملة على المدى الطويل

معالجة التحديات المتأصلة لتعزيز فعالية مبادرات سياسة الجوار الأوروبية المرتبطة بالهجرة والتنقل سوف تتطلب رغبة حقيقية في معالجة القضايا البنيوية التي تعيق التقدم والتنازلات من الجانبين. على الرغم من الصعوبات، فإن الإصلاحات المقترحة على مستوى الاتحاد الأوروبي، مثل رقمنة إجراءات طلب التأشيرات في منطقة شنغن، من الممكن أن تقدم بعض الحلول المحتملة على المدى الطويل. في حين أن هذا الإصلاح يهدف إلى تعزيز أمن الاتحاد الأوروبي من خلال تخفيف المخاطر الأمنية المتعلقة بتزوير المستندات، فإنه يوفر أيضًا الفرصة لمعالجة بعض الصعوبات التي يواجهها مقدمو طلبات التأشيرات من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط من خلال تبسيط عملية طلب التأشيرات وتقليل بعض التكاليف المتضمنة في العملية.

الفهرس

عبد الرحيم، ت. (2019). قصة اتفاقيتين: تعاون الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة مع المغرب وتونس. أوراق المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، رقم 41. سلسلة يوروميسكو.

https://www.iemed.org/publication/a-tale-of-two-agreements-eu-migration-cooperation-with-morocco-and-tunisia/

دوبوا، ل. وهول، ب. (2023، 20 ديسمبر/ كانون الأول). كيف تدفع الهجرة أوروبا نحو اليمين؟ فايننشال تايمز.

https://www.ft.com/content/aad0afd4-57cf-4d34-ae42-7397354600de

المفوضية الأوروبية، (2016، 12 أكتوبر/ تشرين الأول). الاتحاد الأوروبي وتونس يبدآن المفاوضات بشأن تسهيل الحصول على التأشيرات وإعادة القبول.

https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/IP_16_3394

المفوضية الاوروبية. (2021، 9 فبراير/ شباط). رسالة مشتركة إلى البرلمان الأوروبي والمجلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق بشأن الشراكة المتجددة مع الجوار الجنوبي: أجندة جديدة للبحر الأبيض المتوسط.

https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/joint_communication_renewed_partnership_southern_neighbourhood.pdf

راشي، ل. (2023، 10 مايو). سباق الاتحاد الأوروبي على تحدي المواهب المشتركة، لا توجد استجابة مشتركة. مدرسة هيرتي/ مركز جاك ديلور.

https://www.delorscentre.eu/en/publications/race-for-talent

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2023). لقطة أسبوعية لإيطاليا (25 ديسمبر/ كانون الأول - 31 ديسمبر 2023).

https://data.unhcr.org/en/documents/details/105834

زاردو، ف.، وعبد الرحيم، ت. (2018). الهجرة والتنقل: تحدي التفكير خارج صندوق الأزمات. في: إي. كوهين-هادريا (محرر)، الشراكة المميزة بين الاتحاد الأوروبي وتونس – ماذا بعد؟ دراسة السياسة المشتركة -يوروميسكو.

EuroMeSCo-Joint-Policy-/04/https://www.euromesco.net/wp-content/uploads/2018 Study_EU-TunisiaPartnership.pdf